

## تقرير اجتماع مجلس جامعة شعيب الدكالي بتاريخ 04 أكتوبر 2012 و 11 أكتوبر 2012

عقد مجلس جامعة شعيب الدكالي اجتماعا عاديا بتاريخ 04 أكتوبر 2012 على الساعة الثالثة بعد الزوال، بقاعة الاجتماعات بمقر رئاسة الجامعة.

في بداية الاجتماع، وبعد التأكد من النصاب القانوني ( أنظر لائحة الحضور رفقته) تناول الكلمة السيد رئيس المجلس، مرحبا بأعضائه الحاضرين، خاصة الجديدين منهم، ويتعلق الأمر بالسيد المراقب المالي للدولة السيد حسن أفقيير، كعضو بحكم القانون، والسيد عبد العزيز صاحب الدين، ممثل النقابة الوطنية للتعليم العالي.

بعد ذلك، تمت تلاوة مشروع جدول أعمال الدورة، وهو كالتالي:

- 1- المصادقة على مشروع تقرير الاجتماع السابق ؛
- 2- حصيلة السنة الجامعية 2011-2012 ؛
- 3- عرض تقارير اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة ؛
- 4- المصادقة على بعض الاتفاقيات ؛
- 5- انتخاب أعضاء مجلس التدبير ؛
- 6- مختلفات.

وقد تمت المصادقة على مشروع جدول الأعمال بالإجماع.

وقبل الشروع في تناول نقاط جدول الأعمال، أثيرت ملاحظتين:

**الأولى:** مسألة فتح الترشيح لمنصب أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، حيث تم الحسم في هذه النقطة بالتذكير بقرار مجلس الجامعة السابق بتاريخ 04 يوليوز 2012 والذي أعطى الصلاحية لكل مؤسسة لاتخاذ القرار المناسب حسب حاجياتها.

**والثانية:** تقدم بها السيد المدير بالنيابة للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية حيث طلب تعديل أحد بنود دفتر تحملات المسلك بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، والمتعلق بشرط استيفاء السنة الجامعية.

ونظرا لطابعها البيداغوجي المحض، تم تفويض البت في ذلك للجنة الشؤون البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة.

وبعد ذلك، شرع في تناول نقاط جدول الأعمال.

## أولاً: المصادقة على مشروع تقرير الاجتماع السابق.

تم إبداء مجموعة من الملاحظات حول صياغة التقرير، وتم الاتفاق على تكليف لجنة لإعادة صياغة مشروع التقرير وهو ما تم فعلاً، لتتم المصادقة عليه بإجماع الحاضرين آخدين بعين الاعتبار اقتراحات وتعديلات السادة الأعضاء.

## ثانياً: حصيلة السنة الجامعية 2011/2012.

في بداية مناقشة هذه النقطة، أعطيت الكلمة للسيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وتنمية الجامعة، الذي قدم مجموعة من المعطيات المفصلة، التي تخص أساساً نسب التسجيلات بمختلف المؤسسات الجامعية والنتائج المحصل عليها.

بعد ذلك، فتح باب النقاش، حيث تم إبداء بعض الملاحظات، من قبيل أن التقرير كان يجب أن يمنح لأعضاء المجلس قبل الاجتماع للاطلاع عليه مسبقاً. كما أن التقييم كان يجب أن يقف على نقاط القوة والضعف، لكي تكون هناك قراءة تقييمية.

كما أثير مشكل الاكتظاظ الذي تعاني منه مختلف المؤسسات الجامعية، والذي يعرقل العملية البيداغوجية، خصوصاً بالكلية متعددة التخصصات، التي تحولت من مؤسسة ذات الاستقطاب المفتوح إلى مؤسسة ذات الاستقطاب المحدود.

كما أن الإحصائيات المقدمة، اقتصرت على سلك الإجازة دون سلك الماستر.

واقترح خلق مكتب لتوجيه الطالب، بتعاون وتنسيق مع الأكاديمية للتربية والتكوين.

من جهته، وفي معرض رده على تدخلات السادة أعضاء المجلس، أوضح السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وتنمية الجامعة، أن الهدف من عرض هذه الحصيلة، هو تنوير المجلس بمؤشرات الحقل البيداغوجي بالجامعة. كما أن النقاش ينصب بالأساس على الفصلين الأول والثاني، خصوصاً بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

وتدخل السيد العميد بالنيابة للكلية متعددة التخصصات، لייسط الظروف الموضوعية التي حالت دون الاستجابة لكافة طلبات التسجيل بالكلية المذكورة، نظراً لتواجد الكلية مؤقتاً بالمركز التربوي الجهوي، كما أن تحديد عدد الطلبة المسجلين، يتم من طرف الإدارة، بتنسيق مع مجلس الشعبة.

وأوضح السيد العميد بالنيابة، أن مختلف المشاكل السابقة سيتم تجاوزها لاحقاً، حين الانتقال إلى المقر الجديد للكلية، مغتنماً الفرصة، للتقدم بالشكر الجزيل للسيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، على حسن تعاونه للتغلب على مشكل الاكتظاظ.

بدوره، أشاد السيد رئيس المجلس بدور ومجهودات الأستاذ الباحث بالجامعة، أمام الظروف الاستثنائية وغير المتوقعة، خصوصاً هذه السنة.

ولاحظ السيد الرئيس أن هناك تراجع كبير من حيث عدد المسجلين ما بين الأسدس الأول والأسدس الثاني، وكذا بالنسبة للنتائج خصوصاً بكلية العلوم، على عكس ما هو عليه الوضع بكلية الآداب.

كما أوضح السيد الرئيس، أن طموح الجامعة، حين وضع مشاريع البرنامج الاستعجالي، كان هو تخفيض نسبة الهدر الجامعي إلى نسبة 20% خلال هذه السنة و % 15 السنة المقبلة ، ورغم التطور الملحوظ فإن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بعد.

وفي الأخير اقترح السيد رئيس المجلس، إحالة الحصييلة على لجنة الشؤون البيداغوجية المنبثقة عن المجلس، لأجل دراستها بشكل مفصل، ورفع توصيات في هذا الشأن لمجلس الجامعة.

### ثالثا: انتخاب أعضاء مجلس التدبير.

ذكر السيد رئيس المجلس في البداية، بالمقتضيات القانونية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس التدبير المنبثق عن مجلس الجامعة، سواء من حيث نسب التمثيلية أو مدة العضوية. وبعد ذلك، تم تفويض لكل فئة لانتخاب ممثل لها بالمجلس المذكور، ليتم إعلان النتائج على الشكل التالي:

- إطار أستاذ التعليم العالي: السيدة أمينة بقاص ؛

- إطار أستاذ مؤهل: السيد إسماعيل سحنون ؛

- إطار أستاذ التعليم العالي مساعد: السيد المصطفى الحمزاوي ؛

- ممثل الموظفين الإداريين والتقنيين: السيد مصطفى مؤمن ؛

- ممثلة الطلبة: الأنسة أمال آيت الصوفي.

ورفع الاجتماع على الساعة السادسة مساء، ليستأنف أشغاله يوم الخميس 11 أكتوبر 2012، على الساعة التاسعة صباحا.

وفي مستهل هذا الاجتماع، ذكر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس بنقط جدول الأعمال المتبقية، وهي كالتالي:

4- عرض تقارير اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة ؛

5- المصادقة على بعض الاتفاقيات ؛

6- مختلفات.

كما أحاط السادة أعضاء المجلس علما بالخبرين التاليين:

أ - في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون بين الجامعة وجامعة الفاتح باسطنبول بدولة

تركيا، سيقوم وفد من هذه الأخيرة بزيارة للجامعة بتاريخ 12 أكتوبر 2012.

ب - عزم الجامعة عقد ندوة صحفية يوم 22 أكتوبر 2012.

ثم شرع في تنمة جدول أعمال الدورة.

### رابعا: عرض ومناقشة تقارير اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة.

تقدم السادة منسقا اللجن المنبثقة عن مجلس الجامعة، كل على حدة، بتقارير مفصلة عن مختلف أنشطتها خلال السنة الجامعية المنصرمة (أنظر التقارير)، تلتها مناقشة عامة.

## 1: لجنة الشؤون البيداغوجية:

تم اقتراح استصدار قرار من لدن المجلس، لإعادة النظر في ضرورة تدريس مادة الإعلاميات في الأسس الأول، لكي يكون القرار موحدًا على صعيد الجامعة، أو تحويل صلاحية ذلك لمجالس المؤسسات الجامعية، لأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة على حدة.

كما أثارت مسألة إتاحة الفرصة لأساتذة التعليم الثانوي لأجل التدريس بالجامعة، خاصة بكلية العلوم، والمشاكل التي يطرحها هذا الملف.

كما أثارت ملاحظة حول مضمون تدريس اللغات، وعدم تطابقه مع تخصصات المسالك، لأجل ذلك تم اقتراح خلق مادة المصطلحات، كما هو معمول به في كليات الحقوق.

كما تمت الإشارة إلى طغيان الإجازات المهنية مقارنة بنظيراتها الأساسية، وغياب أي ماستر أساسي بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، نظراً لمشكل التأطير والمتمثل في عدم توفر المدرسة على منصب أستاذ التعليم العالي.

كما تمت الإشارة إلى هزلة المناصب المالية الممنوحة للجامعة، أمام الحاجة الملحة لها.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد منسق اللجنة، لتقديم بعض التوضيحات بخصوص الملاحظات المثارة من طرف السادة أعضاء المجلس. وهكذا أوضح أن مشكل الاكتظاظ هو مشكل وطني بالنسبة للوحدات التكميلية. كما أكد على ضرورة تطابق قرارات مجالس المؤسسات الجامعية وقرارات مجلس الجامعة. وشدد على ضرورة إيجاد توازن بين ما هو أساسي وما هو مهني. واقترح تنظيم يوم دراسي لتدارس مختلف المشاكل البيداغوجية بالجامعة. وكذا استدعاء منسقي المسالك لحضور أشغال لجنة الشؤون البيداغوجية.

من جهته، أخبر السيد نائب الرئيس المكلف بالشؤون البيداغوجية وتنمية الجامعة، على أنه سوف تتم برمجة طلبات اعتماد المسالك البيداغوجية ابتداء من هذه السنة، وموافاة أعضاء المجلس بنتائج ذلك، عن طريق البريد الإلكتروني.

من جهته، أوضح السيد رئيس المجلس أن مضمون تدريس مادة الإعلاميات أصبح متجاوزاً، خصوصاً بكليات العلوم، لذلك هناك اقتراحات من أجل مراجعة مضمون هذه المادة والمستوى الذي يمكن أن تدرس فيه.

كما أشار السيد رئيس المجلس إلى أن هناك اختلاف في تدريس مادة المنهجية من كلية لأخرى ومن شعبة لأخرى.

وأكد السيد رئيس المجلس بدوره، على أهمية مقترح تنظيم يوم دراسي حول البيداغوجيا بالجامعة. واقترح شهر فبراير من السنة المقبلة، ليصادق المجلس بإجماع الحاضرين على ذلك.

واقترح السيد الرئيس أيضاً، تحويل مجالس المؤسسات الجامعية صلاحيات البث في تنظيم دراسة الوحدات الأفقية، مع ضرورة احترام الساعات المحددة في دفاتر التحملات.

وأخبر السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس، بعزم الكلية متعددة التخصصات فتح مسلك القانون.

وأوضح السيد الرئيس أن شرط خلق تكوين مستمر رهين بتواجد تكوين أساسي في نفس التخصص، وهذا قرار سابق للمجلس. وأن الفلسفة من ذلك هو منح الأولوية للتكوينات الأساسية.

وفي الأخير تم الخروج بمجموعة من التوصيات :

- ضرورة دعم تدريس اللغة الإنجليزية، خاصة بالأسدس الثالث ؛

- مطالبة لجنة الشؤون البيداغوجية، قبل المصادقة على أي دبلوم في إطار التكوين المستمر، التأكد من وجود نظير له في إطار التكوين الأساسي ؛

- ربط الجسور بين التكوينات الأساسية ونظيراتها المهنية.

## 2: لجنة البحث العلمي:

حين افتتاح مناقشة تقرير هذه اللجنة، تم إبداء ملاحظة أن عملية التكوين في سلك الدكتوراه تقتصر على الطلبة دون المؤطرين. كما سجل ضعف العتاد العلمي بالجامعة، بسبب ضعف حجم الميزانية المخصصة له وبطء مسطرة اقتنائه.

وأثيرت ملاحظة حول غياب ميزانية البحث العلمي ضمن التقرير المقدم للمجلس.

كما لاحظ بعض المتدخلين قلة الندوات واللقاءات العلمية المنظمة من طرف مختلف المؤسسات الجامعية، وردوا ذلك إلى مشكل التمويل. إضافة إلى المشاكل المطروحة على مستوى التأطير في سلك الدكتوراه، وكذا مشاكل بنيات البحث العلمي.

ولاحظ بعض الأعضاء غياب عدد المنشورات والأطروحات التي نوقشت بالجامعة في التقرير.

كما تم التأكيد على ضرورة استكمال هياكل البحث العلمي، وتفعيلها، وضرورة التفكير في استراتيجية لوضع مشروع المخطط الرباعي 2013-2016.

وشدد بعض المتدخلين على ضرورة ربط البحث العلمي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الشراكات مع الفاعلين في هذا الإطار. وكذا ضرورة البحث عن آليات دعم البحث العلمي، من طرف الفاعلين محليا، جهويا ووطنيا.

وفي الأخير أثيرت مسألة ارتفاع عدد أعضاء اللجنة مقارنة بباقي اللجان، مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في تركيبتها ليكون هناك توازن في العضوية بين كل اللجان، ضمانا لفعاليتها.

وفي معرض رده، ثمن السيد منسق اللجنة، مجموع مداخلات السادة الأعضاء، وأوضح أن عملية هيكلية البحث العلمي قد تم إتمامها هذه السنة بشكل إيجابي. وأكد على ضرورة دعم الشراكات للرفع من قيمة البحث العلمي. ووعده السيد منسق اللجنة بتقديم التقرير المالي لاحقاً.

من جهته أوضح السيد الرئيس أن مركز الدراسات في سلك الدكتوراه هو بمثابة بنية تابعة للجامعة ككل. كما اقترح تحديد سقف التأطير في سلك الدكتوراه في ثلاث طلبية، ضماناً لجودة التأطير في أفق تقنين ذلك. علماً أن هناك إمكانية التأطير المشترك (coencadrement).

وشدد السيد الرئيس على ضرورة تجميع مجموعات البحث والمختبرات العلمية، وكذا تجميع مختلف الحاجيات، لأجل تسهيل مسطرة اقتنائها.

وفي الأخير أكد السيد الرئيس أن عدد الندوات المنظمة بالجامعة يعتبر لابأس به، وأن مسألة دعم البحث العلمي هي مسؤولية مختلف الفاعلين بالجامعة. وأكد على استعداد الجامعة عامة والرئاسة خاصة لدعم أية مبادرة في هذا المجال، خصوصاً وان الجامعة احتلت الرتبة الثالثة على الصعيد المغربي في مجال البحث العلمي.

### **3: لجنة التكوين المستمر:**

في بداية مناقشة تقرير هذه اللجنة، لاحظ بعض أعضاء المجلس أن التكوين المستمر يجب أن يكون مدعماً للتكوين الأساسي، ويجب تقنينه. كما أشار الأعضاء إلى أنه كان من المفروض مناقشة مشروع ميثاق التكوين المستمر، ومناقشة مختلف المشاكل سواء منها البيداغوجية أو الإدارية على هذا المستوى. ولوحظ أيضاً غياب التواصل في هذا المجال، خاصة الجهة التي يمكن اللجوء إليها عند طلب تكوين ما، وضرورة إيجاد صيغ جديدة للتكوينات وإلغاء ازدواجية الدبلومات واقتصارها على الوطنية دون الأجنبية، نظراً لتعقد المسطرة في هذا المجال.

كما لاحظ بعض المتدخلين وجود صعوبات في البحث والاتصال بمؤسسات التكوين خارج الجامعة، مما يشكل عائقاً أمام تطور التكوين المستمر. وأثيرت ملاحظة حول عدم استفادة الموظفين من التكوين المستمر. وطالب بعض الأعضاء بضرورة دعم وتحفيز حاملي مشاريع التكوين المستمر.

وفي معرض رده أوضح السيد منسق اللجنة، أنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحل إشكالية التواصل. وأكد السيد المنسق على كون ميثاق التكوين المستمر سوف يفعل، ضماناً لنجاحه وجودة عروض التكوينات المقدمة.

وبخصوص ميزانية التكوين المستمر، أوضح السيد منسق اللجنة أن ذلك يندرج ضمن الحصيلة المالية التي سيتم تقديمها في أواخر السنة المالية. وبخصوص دعم حاملي المشاريع، أوضح السيد المنسق أنه لتفعيل ذلك يجب خلق إطار قانوني.

من جهته، أخبر السيد رئيس المجلس السادة الأعضاء بكون الجامعة بصدد توقيع اتفاقية مع المدرسة الوطنية للإدارة لأجل تكوين الموظفين الإداريين، كما أشار أن السنة الماضية شكلت

استثناءا إيجابيا بخصوص عدد الأساتذة المستفيدين من عمليات التكوين، و أن الجامعة مستعدة لتلقي باقي مختلف طلبات التكوين.

وفيفأفق خلق مركز للتكوين المستمر بالجامعة، في إطار البرنامج الرباعي 2013-2016 أكد السيد الرئيس على ضرورة إخراج ميثاق التكوين المستمر إلى حيز الوجود من طرف اللجنة.

#### **4: لجنة الشؤون الثقافية والرياضية:**

في بداية مناقشة تقرير هذه اللجنة، طالب بعض الأعضاء بضرورة تكثيف أنشطتها وتنويعها، نظرا لآثار ذلك على مسيرة الطالب بالحياة الجامعية، وكذا الرفع من حجم الميزانية المخصصة لهذه الأنشطة.

وطالب بعض الأعضاء بضرورة استدعاء بعض الفاعلين في المجال الثقافي والرياضي، نظرا لخبرتهم، لحضور أشغال اللجنة ودعمها كما لاحظ بعض الأعضاء غياب نتائج الفرق الرياضية التابعة للجامعة، ضمن التقرير.

من جهته، أكد السيد الرئيس، في معرض رده على ملاحظات السادة أعضاء المجلس، أن لكل لجنة الحق في استدعاء أية شخصية، بصفة استشارية، ترى في حضورها جدوى لتنوير أعضاء اللجنة.

وأخبر السيد الرئيس أعضاء المجلس، أن ملتقى إبداع الطالب سيكتسي هذه السنة بعدا مغاربيا. كما أنه سوف يتم إحياء العصابة الجهوية للرياضة الجامعية، لتسهيل مسطرة صرف الاعتمادات المخصصة للأنشطة الرياضية.

#### **5: لجنة الشؤون الإدارية.**

ثمنت مختلف المداخلات تقرير اللجنة، وطالبت في نفس الآن اللجنة بدراسة إشكالية الغياب المتكرر لأعضاء المجلس، خاصة منهم المنتخبون، بدون عذر مقبول، مما يعيق معه أشغال المجلس وكذا اللجن المنبثقة عنه.

وانفق بالإجماع على إحالة هذه النقطة على اللجنة المذكورة لأجل دراستها ورفع تقرير للمجلس بخصوص ذلك.

#### **خامسا: المصادقة على بعض الاتفاقيات.**

في إطار انفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، عقدت الجامعة مجموعة من اتفاقيات الشراكة والتعاون مع مجموعة من الأطراف محليا ودوليا، تم تقديها لها لمجلس الجامعة، لأجل المصادقة عليها، وهي كالتالي:

- Convention cadre R&D, UCD-OCP,
- Convention cadre de coopération universitaire avec l'Université Pierre et Marie Curie (Paris 6) ,
- Reconduction de la convention UCD-Université Poitiers,

- Convention de coopération avec l'Institut français,
- Accord cadre de coopération avec l'université de Cocody-Abidjan (côte d'Ivoire) ,
- Convention de partenariat avec l'association Injaz Al Maghrib et l'Association des Hors Cadres OCP

- اتفاقية شراكة مع جماعة مولاي عبد الله.

وقد تمت المصادقة بإجماع الحاضرين على مجمل هذه الاتفاقيات.

### سادسا: مختلفات

أكد بعض أعضاء المجلس على ضرورة تقييم الدخول الجامعي على ضوء الاستعدادات المبرمجة في اجتماع المجلس السابق، وبالخصوص مشكل الاكتظاظ في معظم المؤسسات الجامعية، خاصة الحديثة منها، وكذا مشكل الاكتظاظ بالنسبة للأشغال التطبيقية بكل من كلية العلوم والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، والنقص الحاد في المعدات العلمية.

كما أشار بعض الأعضاء إلى أن التسجيل القبلي للطلبة، بالرغم من إيجابيته، فقد طرح بعض المشاكل. إضافة إلى غياب التأطير الإداري على مستوى مصالح الشؤون الطلابية بالخصوص، والنقص الحاد للمساعدین التقنيين المكلفين بمراقبة المدرجات والقاعات.

ولاحظ بعض الأعضاء ضعف المناصب المالية الممنوحة للجامعة برسم السنة الجارية، أمام الخصائص الكبير الذي تعرفه بعض المؤسسات الجامعية، خاصة الحديثة منها، سواء على مستوى التأطير الإداري أو البيداغوجي.

وتساءل بعض الأعضاء عن السر وراء تأخر التحاق طلبة المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بدروسهم، وكذا عن سبب تعثر أشغال البناء بكل من المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية والكلية متعددة التخصصات.

وطالب بعض الأعضاء بضرورة استرجاع المناصب المالية المفقودة.

وفي معرض رده، أوضح السيد العميد بالنيابة لكلية متعددة التخصصات، أن مشكل الاكتظاظ وضعف اللوجيستيك وضعف البنية التحتية هي مشاكل وطنية وعامة، يجب وضع إستراتيجية شمولية لحلها. وأوضح السيد العميد بالنيابة، أنه تم إيجاد بعض الحلول بتعاون مع كل من إدارة المركز التربوي الجهوي وكلية الآداب، خصوصا مشكل الاكتظاظ.

من جهته، أوضح السيد المدير بالنيابة للمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، أن المؤسسة تعيش مرحلة انتقالية، و أن مختلف المشاكل سوف يتم التغلب عليها لاحقا حين الانتقال إلى المقر الجديد للمؤسسة.



وأشار السيد المدير بالنيابة، إلى صعوبة تشكيل اللجنة العلمية للمؤسسة، مما اثر سلبا على عملية تسوية الوضعية الإدارية لبعض الأساتذة الباحثين، لكن مختلف هذه الصعوبات تم تجاوزها، باحترام للضوابط القانونية.

كما أوضح السيد المدير بالنيابة، أن سبب تعثر الدراسة في بداية الموسم الجامعي الحالي هو بيداغوجي محض، وقد تم تجاوز ذلك.

من جهته، أوضح السيد رئيس المجلس أن المعطى المتحكم في توزيع المناصب المالية، هو معطى موضوعي. وان مشكل الاكتظاظ بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية سوف يحل بتعاون الجميع، في انتظار حل مشكل ورش البناء للمؤسسة المذكورة، الذي يعرف بعض

التعثر بسبب فسخ العقدة مع المهندس المكلف بتتبع الأشغال. أما بالنسبة لورش بناء الكلية متعددة التخصصات، فالأشغال تمر في أجواء عادية.

وبذلك تم اختتام أشغال الدورة، على الساعة السادسة والنصف مساء.

المقرر: السيد عبد الحكيم حسن الدين

الكاتب العام للجامعة

**صودق عليه بتاريخ: 08 يناير 2013.**